2/ مكونات الحكم الراشد :

من أهم الفواعل الرئيسية التي يقوم عليها الحكم الراشد والتي يقع عليها القيام بمهام ترشيد الحكم :

1-الدولة:

في الدول التي تعنى بأسس الديمقراطية تقوم الدولة بعدة مهام ووظائف عديدة منها أن تكون بؤرة العقد الاجتماعي الذي يحدد المواطنة وان تكون السلطة المفوضة بالسيطرة وممارسة والقوة وان تقوم بمسؤوليات توفر الخدمات الاجتماعية العامة وتهيئة بيئة تمكينية للتنمية البشرية المستدامة، و بالإضافة إلى مختلف هذه الوظائف فان الدول تضطلع بترشيد الحكم من خلال السلطات الدستورية الثلاثة (التشريعية، التنفيذية القضائية) حيث لكل منها وظائفها الخاصة بها والتي تتراوح من حيث التداخل حسب طبيعة نظام الحكم السائد في الدولة وفي هذا السياق يرى (**مونتسكيو**) أن الحكم الراشد يقوم على مدى تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات بحجة انه لا يمكن احترام الحقوق الفردية والجماعية إلا إذا كانت هناك سلطة تحت سلطة.

أ- السلطة التشريعية :

تعد من أهم السلطات الحكومية كونها تضطلع أساسا بتشريع اللوائح والأنظمة والقوانين ووضح القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية وبهذا فان هذه السلطة تمثل حلقة الوصل الجوهرية بين السلطة الحاكمة والمحكومين باعتبارها مؤسسة تمثيل، ولهذا لابد أن تتشكل عن طريق الانتخاب الحر والنزيه وبصورة دورية وذلك منعا للاستبداد و الجمود ذلك لان هذه الهيئة تنوب عن أفراد الشعب في وضح القوانين التي تحكم مختلف الفاعلين الاجتماعيين ولهذا فان هذه المؤسسة هي التي توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في صياغة القوانين التي تسمح بتشكيل منظمات المجتمع المدني وحمايتها عند أي قمع يمارس عليها وكلا تحديد الصلاحيات الإدارية والمالية لهيئات الحكم المحلي كما تسمح بخلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف سواء كانت مؤسسات رسمية أو غير رسمية كما توفر الإطار العام الذي تمارس فيه الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان وتسعى لتجسيد مبدأ حكم القانون غير أن دور الهيئة التشريعية في تكريس الرشادة وأهميتها في رسم السياسات العامة يتباين بحسب النظام السياسي السائد في الدولة وكذا قوة وسلطة النخب السياسية و الأحزاب وجماعات المصالح وقدرة السلطة التنفيذية ومدى تمثيلها لحزب واحد وقوي أو عدد من الأحزاب المؤتلفة

ب-السلطة التنفيذية:

وهي تلك الهيئة التي تقوم على وضع وتنفيذ التشريعات و السياسات العامة التي تحضى بموافقة السلطة التشريعية وهي تضم كل الموظفين الذين يشاركون في تنفيذ القوانين بدءا من رئيس الدولة حتى آخر موظف في السلم الإداري من العاملين في الإدارة في مختلف المؤسسات والهيئات والأجهزة الإدارية ، ويتجسد دورها في تكريس الحكم الراشد من خلال التركيز على البعد الاجتماعي وذلك بتقديم الخدمات العامة للأفراد وتهيئة البيئة المساعدة على تنمية المجتمع ، كما أن تكريس الحكومة لمفهوم الحكم الراشد من خلال هذه السلطة لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل مبدأ اللامركزية من أجل تحقيق متطلبات الأفراد في ظل التغيرات والظروف الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة.

جـ- السلطة القضائية :

وهي السلطة التي تضطلع بمهمة صياغة وتفسير النصوص القانونية وتطبيقها، والنظر في مدى مطابقة اللوائح والقوانين لدساتير الدول، وأيضا إصدار الأحكام في المخالفات التي تقع في حق الأفراد من قبل الأجهزة الحكومية زيادة على دورها في تحقيق العدالة .ويبرز دور القضاء في تحقيق الحكم الراشد عن طريق ممارسة الرقابة القضائية وتفسير القوانين في القضايا التي تفصل فيها ، فالسلطة القضائية تكفل تحقيق مبدأ سيادة القانون وتوفير الأمن الذي يعد من أبرز مبادئ الحكم الراشد والذي لا يمكن أن يتحقق دون ضمان استقلالية القضاء.

2- القطاع الخاص :

يتضمن الحكم الراشد دورا يجب أن يلعبه القطاع الخاص : وهو ذلك القطاع الذي يشمل المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف ... وكذلك القطاع الغير مؤطر في السوق وهو يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ، فالقطاع الخاص هو القطاع الرئيسي الذي ينتج فرص العمل المنتجة ويلعب دورا في توفير الخبرة ورؤوس الأموال والمعرفة اللازمة في تحقيق العمليات التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي أو أجهزة الدولة الرسمية أو منظمات المجتمع المدني، وهو ما جعل العديد من الدول تدرك أن القطاع الخاص يمثل المصدر الأول لتوفير فرص العمل والتقليص من البطالة لتحقيق النتائج التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع ورفع المستوى المعيشي للأفراد، وأيضا المساهمة في حل جملة من المشاكل كمشكلة العجز في الميزان التجاري والاستيراد ،دون إغفال دوره في تحريك الاقتصاد والاستثمارات الصغيرة . ويعد القطاع الخاص عنصرا من عناصر الحكم الراشد لدوره الفاعل والأساسي في تكريس

أهداف الحكم الراشد خاصة في الدول التي تحتاج إلى إصلاح منظومتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية،حيث أنه يستطيع توفير المال والخبرة والمعرفة لتجسيد عمليات التنمية في مجالات مختلفة كالتعليم ،الصحة....، فالحكومة يمكن أن تشجع تنمية القطاع الخاص في إطار ما يسمى بالحوكمة الاقتصادية بحيث تعمل على جعل هذا القطاع مستداما بواسطة الآليات الآتية: – خلق بيئة اقتصادية مستقرة – إيجاد سوق تنافسية – تعزيز دور المؤسسات لخلق فرص العمل – جلب الاستثمارات واستقطابها والمساعدة على نقل المعرفة – تقديم الحوافز.....

3- المجتمع المدني:

ارتبط ظهور المجتمع المدني بالبرجوازية الأوروبية خلال القرن 17 ، إذ كان في البداية لم يحض بالاهتمام اللازم، ولم يتمكّن من الحصول على ثروة مادية ولا المطالبة بحقوقه المدنيّة والسياسية ولكن بعد ذلك استطاع الحصول على ما كان يستحقه لأنه عامل مهم ولا يمكن الاستغناء عنه في كل المجالات نظرا لاعتباره المحرك الأساسي لكل عملية تطور.

فقد عرّفه **سعد الدين إبراهيم** بأنه" مجموعة من التّنظيمات الطّوعيّة الحرّة التي تتوسّط المواطن والدولة لتحقيق مصالح مشتركة مع الالتزام م باحترام قيم التراضي، التسامح والإدارة السليمة.

كما يعرف على أنه "مجموعة من العوامل الحيّة المؤهّلة والمنظمة تتشارك غايات ومسؤوليات لمعالجة إختلالات وعيوب إقليم معين، أو بمفهوم آخر مجموعة من أشخاص منظّمين في منظمات غير حكومية، مهنية، جمعيات دينية، نسويه، ثقافية...، بغرض لفت انتباه السلطة والمجتمع لتحقيق المشاركة في النشاطات الاقتصادية، والاجتماعية لتحسين الأوضاع والدّفاع عن المصالح الإقليمية.

إن المجتمع المدني يعتبر أحد الأطراف الأساسية في الحكم الراشد باعتباره الوحيد القادر على التعامل مع الدولة والسوق بصفة متساوية.

ويمكن القول أن وجود مجتمع نشيط وغني من حيث التّأسيس والرأّس مال الاجتماعي يكون مؤهّلا لفظ النزاعات ومواجهة العواقب دون العودة إلى السلطة العامة، وإن توفّرت المؤسّسة المناسبة للمجتمع المدني انخفضت كلفة الاستثمارات ،وبالتالي زيادة تشغيل الموارد البشريّة.

في الأخير نستنتج أن أهميّة المجتمع المدني في مجال تفعيل الحكم الراشد تكمن في قدرته على تأطير المواطنين وإشراكهم في مختلف الأنشطة بموجب تنظيمات للتأثير على السلطة العامة، وهذا مبني على رغبة الدولة في تحقيق ذلك لأن سعي المواطنين دون دعمها لن يجدي نفعا مهما كان المجهود المبذول من قبل هذه التجمعات، والقطاع العام لديه الوسائل التي يمكن أن تساهم بها إلى جانب المجتمع المدني.